

مركز "شمس" : ليس هناك أي رابط بين هيئة الدولة والإعدام

رام الله - قال مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" أن هناك تسارعاً في إصدار أحكام الإعدام في الأراضي الفلسطينية حيث صدر في العام ٢٠١٧ لوحده وحتى ٢٠١٧/٩/٢٦ ما مجموعه (٣٠) حكماً بالإعدام ، منها (١٨) حكماً جديداً ، و(١٢) صدرت تأييداً لأحكام سابقة. كما نفذ في العام ٢٠١٧ (٦) أحكام بالإعدام ، ومنذ نشأة السلطة الوطنية في العام ١٩٩٤ حتى ٢٠١٧/٩/٢٦ ، أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية (١٩٢) حكماً بالإعدام بحق مواطنين طبقاً لإدانة في جرائم مختلفة ، فقد صدر منها (١٧٢) حكماً في قطاع غزة ، و(٢٠) حكماً في الضفة الغربية ومن بين الأحكام الصادرة في قطاع غزة ، صدر (١١٤) حكماً منها منذ العام ٢٠٠٧.

كما نفذت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها ، (٤١) حكماً بالإعدام ، منها (٣٩) نُفذت في قطاع غزة ، واثنتان نفذتا في الضفة الغربية ، ومن بين الأحكام المنفذة في قطاع غزة ، نُفذ (٢٨) حكماً منذ العام ٢٠٠٧ ، دون مصادقة الرئيس الفلسطيني خلافاً للقانون ، منها (٣) أحكام نفذت في ٣١ أيار ٢٠١٦ ، و(٣) أحكام في ٦ نيسان ٢٠١٧ ، و(٣) أحكام في ٢٥/٥/٢٠١٧ وهي ثالث أحكام تنفذ بعد أول تنفيذ لأحكام إعدام دون مصادقة الرئيس بعد تشكيل حكومة التوافق في حزيران ٢٠١٤. كما أن استناد المحاكم العسكرية ومحكمة الميدان في أحكامها إلى نصوص قانون العقوبات الثوري الصادر عن منظمة التحرير الفلسطينية العام ١٩٧٩ مخالفاً للقانون الأساسي ، فقانون العقوبات الثوري هو قانون غير دستوري استناداً لعدم إقراره من المجلس التشريعي تشريعاً أو إقراراً ، كما أن القانون المذكور في كثير من مواده يتعارض والشرعة الدولية لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية ذات الصلة.

جاء ذلك عبر بيان صحفي أصدره مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" ، بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام والذي يصادف ١٠/١٠ من كل عام .

كما وأدان مركز "شمس" بشدة الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال ومستوطنيه بحق أبناء شعبنا ، وفي مقدمتها الإعدامات للبدانية ، والتصفيات الجسدية ، فدولة الاحتلال وخلافاً لالتزاماتها تنتهك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان ، إن ما تقوم به قوات الاحتلال من إعدامات ميدانية والتمثيل بجثث الفلسطينيين جرائم حرب ، وانتهاكاً صارخاً للقوانين الدولية والإنسانية. فحكومة الاحتلال لا تكتفي بذلك بل أنها توفر الغطاء السياسي والقانوني لجنودها

ومستوطنيه ، وتحرض بشكل دائم ومستمر بتحريضها على العنف ضد الشعب الفلسطيني. وعلى قتل الفلسطينيين . دولة الاحتلال جعلت من خيار قتل الفلسطينيين خيارها الأول وهو ما يثبت من خلال الجرائم اليومية لقوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، فعقدسات المصورين الصحفيين وشهود الأعيان التي وثقت إعدام جنود الاحتلال وشرطته لعدد من المواطنين الفلسطينيين وقتلهم بدم بارد ومن مسافة الصفر تؤكد أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تنفذ عقوبة الإعدام خارج نطاق للحكمة.

وطالب مركز "شمس" ببيانه بضرورة قيام حكومة التوافق الوطني بمراجعة جميع أحكام الإعدام التي صدرت في قطاع غزة على مجموعة من المواطنين خلال فترة الانقسام ، كما ويطالب المركز بإعادة محاكمة جميع الذين صدرت بحقهم أحكام إعدام من جديد ، وتوفير ضمانات للمحاكمة العادلة ، بما ينسجم مع القوانين الفلسطينية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة ، إن ذلك يتطلب في اللقاه الأول توحيد السلطة القضائية ، وإجراء المزيد من الإصلاحات داخل الجهاز القضائي ، وتفعيل للمجلس التشريعي ، وعرض القرارات بقانون ، وكل القوانين الأخرى التي صدرت عنه خلال فترة الانقسام بغية إقرارها أو إلغائها .

وأكد مركز "شمس" على وقوفه إلى جانب أسر الضحايا والعائلات الثكلى وتضامنه التام معهم ، كما ويؤكد أن مطالبته بإلغاء عقوبة الإعدام بحق الجناة لا يعني بأي حال من الأحوال أنه يدعو للتسامح مع اللدانين بجرائم خطيرة ، ولكنه يطالب باستبدال عقوبة الإعدام بعقوبة أخرى رادعة تحترم إنسانية الإنسان وكرامته في نفس الوقت. فعقوبة الإعدام أبشع أشكال القتل للتعهد. كما أنها عقوبة قاسية وفضة ولا تحقق الأهداف التي تسعى إليها الدولة من العقاب ، كما أنها العقوبة الوحيدة التي لا يمكن التراجع عنها في حال تنفيذها إذا ما أتضح براءة من نفذت فيه.

وفي نهاية بيانه الصحفي طالب مركز "شمس" بإلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الفلسطينية ، وإلى ضرورة التوقيع على البروتوكول الثاني لسنة ١٩٨٩ للحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والخاص بإلغاء عقوبة الإعدام ، كما يدعو السيد الرئيس محمود عباس "أبو مازن" إلى عدم التصديق على أحكام الإعدام. وإلى ضرورة استخدام صلاحياته الدستورية للقيام بكل ما يلزم لإلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الفلسطينية.

صحيفة القدس

الثلاثاء

٢٠١٧/١٠/١٠

ص ١٢